واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية – دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية –

The reality of financial inclusion in Islamic banks - an analytical study of a group of Arab countries -

ط.د.قاسي يسمينة [1]، د.بشيكر عابد [2]

[1] جامعة احمد زبانة – غليزان– (الجزائر) ، yasmina.kaci@univ-relizane.dz

[2]جامعة احمد زبانة – غليزان– (الجزائر)، abed.bechikr@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام :10/08/ 2022 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص :

إن الشمول المالي يعد بمثابة شرطا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر و البطالة ، خاصة في الدول العربية التي تظهر مختلف التقارير و الدراسات و أنها الوحيدة في العالم يزداد الفقر فيها ما يجعل الحاجة ملحة لتوسيع نطاق الشمول المالي.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية من خلال دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية كالجزائر، مصر وفلسطين وذلك من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي ، أهدافه و أهميته و فوائده و من ثم التطرق إلى تطور المصارف الإسلامية و علاقتها بالشمول المالي.

و قد لخصت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يقدم خدمات و منتجات مالية متطورة ، كما يلعب دورا هاما على مستوى المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات و تطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة و النامية خاصة.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، المصارف الإسلامية، الخدمات المالية ، الجزائر، فلسطين ، مصر.

تصنيفاتJEL : **D14 , E58 , G39**

Abstract : Financial inclusion Is a prerequisite for facing the challenges of poverty and unemployment ,especially in the Arab countries where various reports and the only studies in the world show an increase in poverty, which makes the urgent need to expand the scope of financial inclusion.

This study also aims to identify the reality of financial inclusion in Islamic banks through an analytical study of a group of Arab countries such as Algeria, Jordanie, and Palestine, in terms of reviewing the concept of financial inclusion, its objectives, importance and benefits, and then addressing the development of Islamic banks and their relationship with financial inclusion.

This study concluded that financial inclusion provides advanced financial services and products,and plays an important role at the level of islamic banks in mobilizing savings and developing the financial system in developed countries in general and developing countries in particular.

Keywords: financial inclusion, Islamic banks, financial services, Algeria, Palestine, Egypt.

JEL Classification Codes : D14 , E58 , G39.

المؤلف المراسل: ط.د.قاسي يسمينة : yasmina.kaci@univ-relizane.dz

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي الركيزة الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية و تحقيق الاستقرار المالي للبلد،لذلك حظي باهتمام كبير من قبل مختلف حكومات العالم ،كما أن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها و الاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء و المعاملات، بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

كما يؤثر الشمول المالي من ناحية أخرى، على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، إلى جانب التركيز على فئات محددة من جهة أخرى مثل: المرأة و الشباب والوصول إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر و دمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها يضاف إلى ذلك، الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا إيجاد فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة، وتتمحور إشكالية الدراسة على النحو التالي:

❖ **إشكالية الدراسة :**

✓ كيف ساهمت المصارف الإسلامية بالدول العربية في دعم وتعزيز الشمول المالي؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية كما يلي:

- فيما تتمثل أهمية الشمول المالي؟ و ماهي فوائده؟
- ما هو تأثير الشمول المالي على المصارف الإسلامية؟
- ما علاقة المصارف الإسلامية بالشمول المالي؟.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا جوهريا المتمثل في الشمول المالي و له دور كبير في دعم وتعزيز المصارف الإسلامية و العلاقة التي تربط بينهما و ذلك عن طريق دراسة تحليلية لبعض الدول العربية و المتمثلة في: مصر، الجزائر و فلسطين.

❖ **أهداف الدراسة** : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تقديم مفاهيم عامة حول الشمول المالي.
- التعرف على أهمية، أهداف و فوائد الشمول المالي.

- التعرف على واقع الشمول المالي بالمصارف الإسلامية في الدول العربية.
- التعرف على مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي على مستوى المصارف الإسلامية عن طريق تعبئة المدخرات و تطوير النظام المالي على مستوى الدول العربية.

❖ **منهج الدراسة** : تعتمد هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي، من اجل وصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا بالإضافة لما له علاقة مع موضوعنا ، و الذي يعتبر أكثر ملاءمة لهذا النوع من الدراسات.

❖ **الدراسات السابقة** : تم إجراء مجموعة من الدراسات و الأبحاث العلمية و الأكاديمية سوآءا في موضوع واقع الشمول المالي و تحدياته – الجزائر و الأردن نموذجا – ، أو موضوع واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية – دراسة حالة – نعرض لأبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

أولا: د.بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته – الجزائر و الأردن نموذجا – حيث بحثت هذه الدراسة و هو مقال منشور في مجلة اقتصاد المال و الأعمال، العدد 02،حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي و التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر و الأردن و أهم التحديات في الدولتين، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يقدم خدمات و منتجات مالية و متطورة.

وقد أكد الباحثين في دراستهم بناءا على النتائج التي توصلوا إليها إلى أن الشمول المالي ينعكس إيجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول. (**بوطلاعة محمد ، ساعد بخوش حسينة ، بوقرة كريمة،2020، ص 156**)

ثانيا: علي سماي، عمر قاضي، واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية –دراسة حالة – حيث بحثت هذه الدراسة و هي مداخلة خاصة بالملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر الية لدعم التنمية المستدامة، تهدف هذه الدراسة إلى مدى سعي البنوك الجزائرية لتعزيز الشمول المالي من خلال تدعيم تشكيلة المنتجات البنكية المقدمة للزبائن (مؤسسات، أفراد ،الزبائن)، كما أكد الباحثين في

دراستهم بناءا على النتائج التي توصلوا إليها إلى أن الشمول المالي هو أن يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا: حسابات توفير، حسابات جارية ،خدمات الدفع و التحويل، و غيرها (**علي سماي، عمر قاضي، 2020، ص 2**).

❖ **تقسيمات الدراسة:** قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار النظري لدراسة الشمول المالي.

المحور الثاني: تطور المصارف الإسلامية وعلاقتها بالشمول المالي.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية للدول العربية.

2– الإطار النظري للشمول المالي.

الشمول المالي هو المكان الذي يمكن للأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتامين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة، فقد حظي هذا الأخير في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم.

فالشمول المالي أصبح أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.

1.2.مفهوم الشمول المالي: الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما و المصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، ومن بين أهم التعاريف نذكر:

✓ **التعريف الأول** : الشمول المالي حسب منظمة (**OCDE**) و الشبكة الدولية للتثقيف المالي**INFE** يعرف بأنه : « العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة لمراقبة بالسعر المعقول و الشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي». (**د. بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة ، بوقرة كريمة ، 2020، ص 146**)

✓ **التعريف الثاني: يقصد بالشمول المالي** : تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المعقولين، و حماية حقوقهم و تعزيز معرفتهم المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار المالي المناسب. (**سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة، 2020، ص 07**)

الشكل رقم (01): الخدمات المالية للأفراد

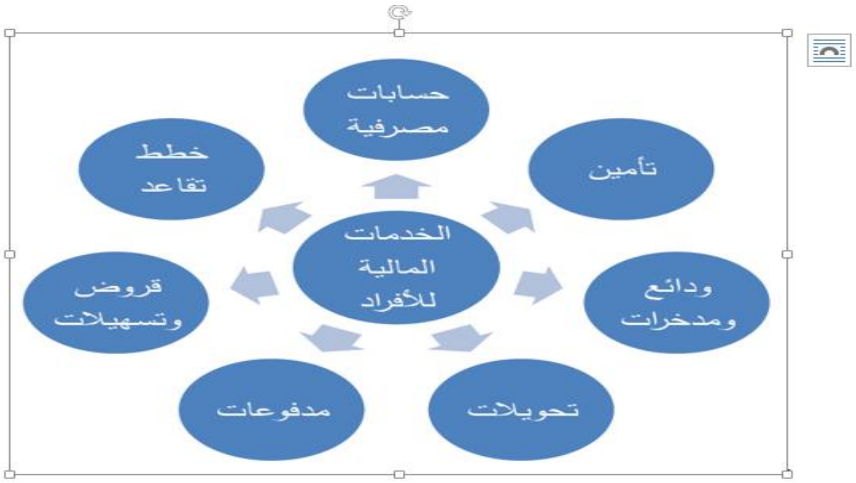

المصدر: فيروز زروخي، ختيري وهيبة، الاشتمال المالي –عرض بعض التجارب العربية الدولية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2013، ص4.

✓ **التعريف الثالث** :حسب البنك المركزي المصري: يعني الشمول المالي هو كل فرد أو مؤسسة تجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها مثل حسابات التوفير والحسابات الجارية وخدمات الدفع و التحويل و التامين و التمويل و الائتمان، وغيرها.

و يوضح البنك أن هذه المنتجات لابد أن تقدم من خلال القنوات الشرعية مثل: البنوك وهيئة البريد و الجمعيات الأهلية، بأسعار مناسبة للجميع وبسهولة، لضمان أن تكون لهذه الفئات الفرص المناسبة لإدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم. (**https :www.m.marefa.org/الشمول المالي**)

2.2.أهمية ومؤشرات قياس الشمول المالي:

1.2.2.أهمية الشمول المالي: لأن الحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن طالما هناك، عدد كبير من الأفراد و المؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.

بالإضافة إلى أن الشمول المالي يضمن أن المؤسسات المالية تطور منتجاتها وكمان يتنافسوا مع بعض حتى يقدموا منتجات مالية أرخص وأسهل وتراعي مصلحة المستهلك.

وعليه الشمول المالي يهتم بشرائح كثيرة في المجتمع، وخصوصا الشرائح المهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثلا الفقراء و محدودي الدخل وخاصة المرأة و أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر، و الأطفال و الشباب وغيرهم.

الشمول المالي يضمن أن كل هذه الفئات تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وهذا يؤدى لارتفاع مستوى المعيشة و بالتالي خفض معدلات الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي للأفراد و للدولة.

(علي سماي، عمر قاضي، 2020، ص 04)

من هنا تبرز أهمية الشمول المالي و أهمية تثقيف أفراد المجتمع، في الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة و التي تعمل على تحسين الظروف و الواقع الاجتماعي و الاقتصادي، و بالتالي فإن للاستبعاد المالي أثر كبير على النمو الاقتصادي ومن أهمها :

- ✓ انخفاض الوعي و الثقافة المالية و المصرفية لدى الأفراد.
- ✓ صعوبة الحصول على التمويل من مصادر رسمية و آمنة و الاتجاه نحو مصادر غير رسمية و غير موثوقة أو باهظة الثمن.
- ✓ يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية.
- ✓ الانخفاض العام في كمية الادخار و الاستثمار للدولة.
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- ✓ ضعف وتراجع في المشاريع الصغيرة والقطاع الخاص الذي يعد المحرك لاقتصاد الدولة.
- ✓ انتشار الفساد والفقر والجريمة في المجتمع.

- ✓ ضعف الأنظمة البنكية و المصرفية في الاستمرار و التطور. (**سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة،2020، ص 07**)

2.2.2. مؤشرات قياس الشمول المالي:

ا– حسب البنك الدولي : يتكون الشمول المالي حسب البنك الدولي من 5 مكونات أسياسية هي:

1.استخدام الحسابات المصرفية: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسة الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى.

2.الادخار: النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (البنوك ومكاتب البريد وغيرها) وغير رسمية أو شخص خارج الأسرة.

3.الاقتراض: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية ومن مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء) .

4. المدفوعات : النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهرا الماضية.

5. التأمين : النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بالتأمين على أنفسهم أو ممتلكاتهم.

ب– حسب الصندوق النقد الدولي: تتمثل مؤشرات الشمول المالي في :

* **حسابات الاقتراض:** وتتمثل في نسبة عدد المقترضين من البنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية بهدف إنشاء مشاريع تجارية أو توسيع مشاريع قائمة إلى إجمالي عدد السكان البالغين. وتبلغ هذه النسبة 26.6 % في الدول المتقدمة و على مستوى العالم 2,11 %و على المستوى العربي سجلت البحرين اكبر نسبة ب 2,25 % و المغرب بأقل قيمة بحوالي 2 و الجزائر سجلت نسبة ضئيلة بحوالي 5 % فقط كما هو موضح في الشكل.

الشكل (02): نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب اقتراض لإنشاء مشروع أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية (2017)

المصدر: أسماء دردور ، سعيدة حركات ، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1980-2017 باستعمال نموذج ARDL،المجلد 10،العدد 04،جويلية 2020 ، ص 76.

*__حسابات الإيداع__ : يمثل نسبة عدد الحائزين على حسابات ادخار بالنسبة لإجمالي السكان البالغين و يسجل على المستوى العالمي 14 % في حين سجلت ليبيا أكبر نسبة ب29 %و حوالي 13 % بالجزائر كما هو موضح في **الشكل رقم(03)**.

الشكل رقم (03) : نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب ادخار إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية (2017).

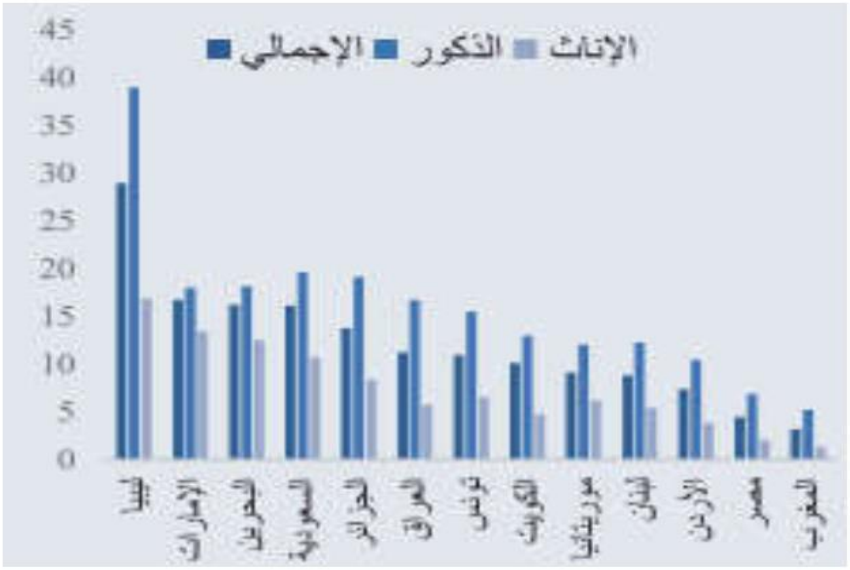

المصدر: أسماء دردور، سعيدة حركات ، مرجع سبق ذكره، ص77

2.3.أبعاد وفوائد الشمول المالي:

1.2.3.أبعاد قياس الشمول المالي : له ثلاثة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية، و يمكن توضيحها كما يلي :

أولا: الوصولAccès : عبارة عن الفترة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع و الخدمات المالية و التي ترتبط بالبيئة التنظيمية و التسوق و التكنولوجيا ، إنه أن تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع و الخدمات و التي يوجهها العملاء عند استخدامها، مضافا إلى ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصرف و الأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يوجهها الزبائن الوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة و المعلومات.

ثانيا: الاستخدام Usage : عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات عبر الزمن مثل متوسط ميزانية الإنذار، تعقد الصفقات لكل حساب، تعد المدفوعات

الإلكترونية لكل حسابه، وفي سبيل استعمال المنتوجات المالية ينبغي على كل من المؤسسات والقطاع العائلي القدرة على الوصول إليها.

ثالثا: الجودة : و يقصد بها قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء و مدى الخيارات المتاحة للزبائن و وعي وفهم العملاء للمنتوجات المالية. (**سامي نجيب، 2007، ص 4**)

شكل (04) : أبعاد قياس الشمول المالي

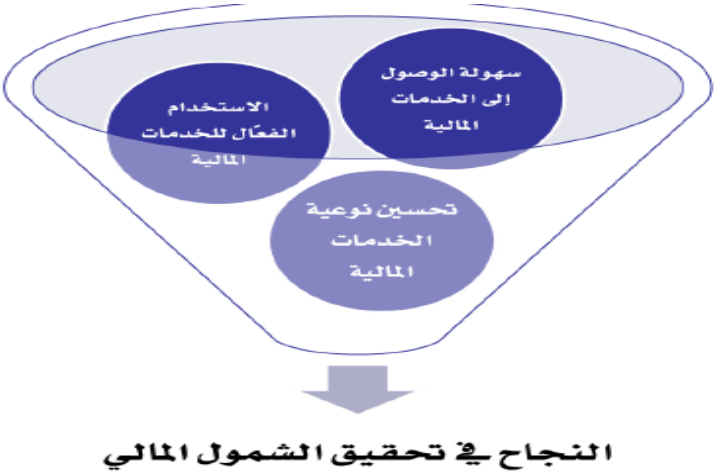

المصدر: MALAYSIA INTERNATIONAL ISLAMIC FINANCIAL CENTER ,15 JULY2015, P2

2.2.3.فوائد الشمول المالي:

- ✓ الشمول المالي مهم للمواطن، فتطبيق الشمول المالي، يعني أن كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن؛ لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لأية رقابة و إشراف.

- ✓ يلعب الشمول المالي، دورا رئيسيا الشمول المالي مهم للمواطن ، فتطبيق الشمول المالي، يعني أن كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم و آمن، لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لأية رقابة و إشراف.
- ✓ الشمول المالي، يضمن عدم تعرض المواطن لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوم مُبالغ فيها، وذلك لأنه يستخدم أمواله عبر وسائل مشروعة مثل : البنوك، و المصارف، و البريد، و الجمعيات الأهلية.
- ✓ الشمول المالي، سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة، ويعمل على تحقيق الاستقرار المالي، فالحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن، في ظل وجود عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.
- ✓ يضمن الشمول المالي، قيام المؤسسات المالية بتطوير منتجاتها، و المنافسة بينهم لتقديم منتجات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الحصول عليها كما تراعي مصلحة المستهلك.
- ✓ الشمول المالي، يهتم بشرائح كبيرة في المجتمع، وخاصة الشرائح المهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء، و محدودي الدخل، و خاصة المرأة، و أصحاب المشروعات الصغيرة، و المتوسطة، و متناهية الصغر، و الأطفال، و الشباب وغيرهم.
- ✓ الشمول المالي، يضمن أن تحصل كل الفئات على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، مما يؤدي لارتفاع مستوي المعيشة ، و بالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد و للدولة.
- ✓ الشمول المالي، يعني قيام المؤسسات المالية والمصرفية بتقديم خدمات مالية مناسبة، مع حماية المستهلك، وأن يحصل العميل علي معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة، وتزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية، وتوفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل، والاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حرص.في مواجهة تحديات الفقر والبطالة والتنمية، ويمثل حلقة مهمة لتوليد فرص العمل والتخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية والمالية.

✓ الشمول المالي، يعمل على تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي الشامل. (**http : www.m.akhbarelyom.com)**

3. تطور المصارف الإسلامية وعلاقتها بالشمول المالي.

إن المصارف الإسلامية تهدف بشكل رئيسي في تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في الخدمات المصرفية و أعمال التمويل والاستثمار القائمة على أسس الشريعة الإسلامية، وبالرغم من كل هذا فان أحد أهم الاستراتيجيات العملية لرفع هذا التحدي هو أن تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدماتها المصرفية بكفاءة عالية لا تقل عن كفاءة المصارف التقليدية، ويتطلب هذا العمل تنويع منتجاتها من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة على مستوى المدخلات، أو تقليل تكلفتها على مستوى الخدمات التي تقدمها.

1.3.مفهوم المصارف الإسلامية:

ا– تعريف احمد النجار: يعرف احمد النجار البنوك الإسلامية على أنها: "مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.".(**احمد النجار، 1982، ص 63**)

ب– تعريف عوف محمود الكفراوي: يعرفها عوف محمود الكفراوي بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية و المصرفية و غيرها من المعاملات المالية و التجارية و أعمال الاستثمار، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، فلا تتعامل بالربا أخذا و عطاءا و ذلك بهدف المحافظة على القيم و الأخلاق الإسلامية و تطهير النشاط المصرفي من الفساد و تحقيق أقصى عائد اقتصادي و اجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ج– تعريف سامي حمود : يعرفها سامي حمود بأنها : «أي مؤسسة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على أساس غير ربوي وتزاول فتح الحسابات الجارية قبول الودائع الاستثمارية لاستخدامها في نطاق أنظمة السيولة السائدة إلى جانب موارد المصرف المالية في تمويل المشروعات التجارية وفقا للمبادئ الإسلامية. (**الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1980 ، ص16**).

2.3. خصائص و أهداف المصارف الإسلامية :

1.2.3.أهداف المصارف الإسلامية : يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ليس فقط السعي وراء الربح و إ نما أيضا تحقيق المنهج الإسلامي في المعاملات للمساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع.

كما تسعى المصارف الإسلامية القائمة في الواقع إلى تحقيق أمرين اثنين: الأول منها خاص يتعلق بالمصرف الإسلامي بوصفه وحدة اقتصادية توظف فيها أموال المساهمين و أموال المودعين بهدف تعظيمها و تنميتها، و يتم ذلك من خلال :

1- تحقيق الربح : حيث تسعى البنوك الإسلامية كأي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق ربح مناسب و مشروع، نتيجة لممارستها النشاط المصرفي و ذلك حتى تستطيع المنافسة و الاستمرار في السوق المصرفية،و ليكون دليل على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

2- جذب الودائع و تنميتها : يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول من عملية الوساطة المالية، و ترجع أهمية هذا الهدف إلى انه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية و الأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال و استثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي و أفراده.

3- السعي إلى العمل في مناخ: يتسم بالأمان و البعد عن المخاطر من خلال إتباع سياسة التنويع في توظيفات البنك الإسلامي على أساس اختيار المشاريع الاستثمارية التي تتناسب مع درجة مخاطرة مقبولة

4- تحقيق النمو: من الأهداف الهامة أيضا للبنك الإسلامي و يقصد به نمو موارد البنك الإسلامي.

5- تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للعملاء ،و قدرته على جذب العديد منهم و تقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية . (http://www.arabnak.com)

2.2.3.خصائص المصارف الإسلامية: تتمثل خصائص المصارف الإسلامية:

- ✓ التزام كافة المعاملات والخدمات بأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ الربا حرام شرعا وبالتالي عدم التعامل بشكل نهائي بالربا أو ما يسمى بالفائدة أخذا وعطاءا.

- ✓ العمل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة حيث يتوسط البنك بين أصحاب الأموال و طالبي التمويل مع عدم مراعاة المخاطرة و دراسة المخاطر و محاولة تجنبها قدر المستطاع.
- ✓ العمل على تنمية اقتصادية ومساهمة اجتماعية حقيقية وشاملة المجتمع.
- ✓ مراعاة التكافل الاجتماعي، بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، و السعي إلى تحقيق عدالة في توزيع عوائد الأموال وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار ودعم المشاريع. (**سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة ، 2020، ص27**)

3.3.علاقة المصارف الإسلامية بالشمول المالي في الدول العربية: برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، حيث أن التمويل الإسلامي يعتبر مناسبا لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة و الشركات الناشئة.

و من هذا المنطلق تعمل السلطات الإشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات و البرامج الوطنية للشمول المالي لاسيما و أن قطاع التمويل الإسلامي اظهر صلابة و مرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة.

لذلك تم تحديد بعض الدول العربية والتي تبين فيها علاقة المصارف الإسلامية بالشمول المالي أخذا بعين الاعتبار دولة فلسطين، الأردن و الجزائر مبرزا بذلك تحديات الشمول المالي في هذه الدول. (**رامي يوسف عبيد، 2019،ص2.**)

- ❖ **تحديات الشمول المالي في دولة فلسطين:** تم النص صراحة في خطة عمل إستراتيجية الشمول المالي إلى ضرورة تطوير المنتجات والخدمات المالية و المصرفية بشقيها التجارية و الإسلامية.

وكذلك تعزيز المناهج الدراسية في الجامعات وبما يشمل دم وتدريس أساسيات فقه المعاملات الإسلامية ضمن المنهاج التعليمي لطلبة كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، وتطوير وتنفيذ برام لزيادة وعي ومعرفة المواطنين بالعمل المالي الإسلامي وخصائصها وطبيعتها، وكذلك إنشاء هيئة الرقابة الشرعية العليا.

كما أن البنوك الإسلامية بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص تعتبر تجربة حديثة النشأة لا يتجاوز عمرها الخامسة والعشرون عاماً تقريبا بالمقارنة مع البنوك الربوية التجارية التي عمرها مئات السنين، ومن

أهم المشاكل الموجودة في المصارف الإسلامية بفلسطين والتي أثرت على الشمول المالي في فلسطين نسبة المرابحة الثابتة تقريباً في كافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وعدم وجود فروع للمصارف الإسلامية خارج فلسطين. (**سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة، 2020، ص33**)

❖ **تحديات الشمول المالي في الأردن** : إن الخطوات التي قام بها البنك المركزي الأردني في مجال الشمول المالي هي خطوات رائدة ومحترفة تعكس رؤية محترفة من خلال فهم السوق وقدرات المؤسسات العاملين فيها من المهم معرفة التحديات التي تواجه الجهود والمبادرة المرتبطة بالشمول المالي في الأردن ،ومن بين التحديات التي تواجهها الأردن في مجال الشمول المالي.

✓ **قمة المتعاملين من المؤسسات المالية:** بالرغم من قوة القطاع المصرفي المالي في الأردن وتطوره هناك ما يزيد عن 70 %من المواطنين المؤهلين في الأردن لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بنية تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول إلى بعضهم البعض سواء من خلال الفروع التقليدية أو من خلال الفروع الإلكترونية.

✓ **بناء المعرفة والثقافة المالية للعملاء:** من التحديات التي يجب الوقوف عندها والعمل على تجاوزها وبناء المعرفة والثقافة المالية هي مفهوم جديد بجب أن نعمل على بنائه في البيت والمدرسة والجامعة، وللأسف المدارس والجامعات لا تهتم بهذا المفهوم وحتى خريجو البرامج والدراسات المصرفية لا يعرفون مبادئ التخطيط الشخصي والثقافة المالية والاستثمار ولذلك المالية تتكرر يوما بعد يوم.

ضعف واضح في مستوى العاملين: من المهم بناء قدرات الشركة نفسيا من خلال تزويدها بالأنظمة التمويلية وأنظمة التحليل الائتماني وإدارة المخاطر وغيرها من الأنظمة البرامج التي ستمكن الشركات من العمل في بيئة أمنة تنافسية. (**بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، 2020،ص155-156**).

❖ **تحديات الشمول المالي في الجزائر:**

يعد القطاع المصرفي المالي من الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي

خلال ظهور المالية العالمية الذي لو علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، أين كانت لو انعكاسات سلبية 2008، واتضحت أثاره على الدول النامية من بينها الجزائر نذكر البعض منها :

- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر.
- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا انخفاض مدا خيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى استنزاف الموارد لاسيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة.

رغم بعض الصعوبات التي تم ذكرها إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بطريقة مباشرة بل بطريقة غير مباشرة مما وجب اتخاذ قرارات والتي تعتبر أحد إفرازات الشمول المالي نذكر منها:

- مصادر إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد عمي القطاع الفلاحي و السياحي و الخدمات.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة.
- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

4. دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية للدول العربية :

من خلال هذا المحور سنحاول تسليط الضوء على الدراسة التحليلية للأرقام التي تعكس واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية لعينة من الدول العربية وتم اختيار أربع دول وهي (**الأردن، السعودية،فلسطين،الجزائر**).

✓ **عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية وفق الشريعة الإسلامية:** من خلال الجدول الموالي سنقوم بتحديد عدد المؤسسات المالية التي تتوافق خدماتها المالية مع ما تمليه الشريعة الإسلامية و يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية وفق الشريعة الإسلامية

المؤسسة المالية	بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية	بنوك تجارية تقدم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية	مؤسسات مالية أخرى
البنك المركزي الأردني	04	07	/	03
مؤسسة النقد العربي السعودي	04	08	37	33
سلطة النقد الفلسطينية	3	/	2	4

المصدر: رامي يوسف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص19

ومن خلال الجدول رقم (01) نلاحظ في المملكة الأردنية أن أكبر عدد من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية وفق الشريعة الإسلامية هي: 07 مؤسسات تتمثل في بنواك تجارية تقدم نوافذ لخدمات التمويل بالإضافة إلى وجود 04 بنوك بالإضافة إلى الفروع والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع وجود 03 مؤسسات مالية أخرى تتمثل في صندوق الحج وصندوق الزكاة ومؤسسة تنمية أموال الأيتام)، كما يوجد في المملكة الأردنية شركات تقدم التأمين التكافلي، ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن دولة الأردن تعرف تحسن وتطور ملحوظ من خلال الاهتمام بجانب الصيرفة الإسلامية عكس بعض الدول العربية الأخرى.

أما فيما يخص المملكة العربية السعودية فنلاحظ تطور ملحوظ من حيث عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية وفق الشريعة الإسلامية حيث تم تسجيل أكبر عدد يقدر بـ 37 مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى 33 مؤسسة مالية أخرى و 08 بنوك تجارية تقدم نوافذ لخدمات التمويل و 04 بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية زمن خلال هذه الأرقام يمكن القول أن دولة السعودية لديها تجربة جيدة وتطور في جانب الصيرفة الإسلامية وتسعى إلى تعزيز الشمول المالي في هذا الجانب من خلال الخطط المستقبلية المسطرة.

أما فيما يخص سلطة النقد الفلسطينية فتم تسجيل 4 مؤسسات مالية أخرى و 3 بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى مؤسستين ماليتين غير مصرفية تقدمان خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومن خلال هذه الأرقام يمكن القول أنه هناك ضعف من ناحية الاهتمام الخاص بالصيرفة الإسلامية مقارنة بالبلدان السابقة الذكر في هذا المجال وهذا راجع إلى عدة اعتبارات من بينها عدم الاستقرار الأمني الذي تعرفه المنطقة.

أما بالنسبة للجزائر فقد أشار البنك المركزي الدولي أن الشمول المالي عرف زيادة نسبية ممن يمتلكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية حيث تم تسجيل نقص الأدوات المالية التي تشجع التمويل الشامل في الحصول على الائتمان بصفة متساوية بين فئات المجتمع، كما تعود أسباب الملكية أو عدم الملكية في الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال.

وتعد الجزائر من الدول المتأخرة في اعتماد نمط الصيرفة الإسلامية مقارنة بباقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث سيطر التردد على قرار الحكومات المتعاقبة، رغم أن الحديث عن الصيرفة بدأ منذ العام 2014، مع اهتزاز التوازنات المالية الكبرى للبلاد، بسبب تهاوي أسعار النفط وتقلص مداخيل البلاد من العملة الصعبة وإلى اليوم جزء كبير من المعاملات في الجزائر يتم نقدا، وعلى هذا الأساس يمكن التركيز على شمولية النظام المالي؛ أي عصرنة المصارف التقليدية وجعلها أكثر تفاعلا مع مستجدات الاقتصاد، وفي الوقت نفسه تطوير التمويل الإسلامي.

5.الخاتمة :

يمكن اعتبار مشكلة التعامل الربوي، أزمة مزمنة في واقع الصيرفة والبنوك في عموم بلدان العالم الإسلامي، التي يقاوم كثير من ساكنيها مسألة التعامل مع البنوك التقليدية لدواع دينية، ما تسبب بخروج مبالغ وأموال طائلة من ملاعب اقتصاد البنوك إلى نطاقات أخرى، وفي هذه الدراسة تناولنا واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية، حيث تم التركيز على أربع دول عربية وهي الأردن والسعودية وفلسطين والجزائر، حيث تعرف البلدان محل الدراسة تطورا ملحوظا في جانب الصيرفة الإسلامية مقارنة بدولة الجزائر، ومع تهاوي الاقتصاد الجزائري مؤخرا بفعل أزمة النفط وتفشي وباء كورونا، بدأت البلاد في التحفيز عن طريق ما يسمى بالصيرفة الإسلامية، وبدأت البنوك العامة في الجزائر، بالعمل بالتمويل الإسلامي على أمل جذب الجزائريين الذين لا يملكون حسابات مصرفية ولا يتعاملون مع مصارف البلاد، بهدف إعادة جزء من الاقتصاد غير الرسمي إلى النظام المالي وتهدف هذه الخطوة إلى استقطاب الكتلة المالية الضخمة الناشطة في السوق الموازية، مع امتناع قطاع كبير من الجزائريين عن التعامل مع البنوك التقليدية، كما قامت السلطات الجزائرية بإنشاء ما يسمى بالسلطة المرجعية "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية"، لتشرف على القطاع وتمنح شهادة مطابقة للشريعة الإسلامية، حيث تم تسجيل مؤخرا مباشرة كل من البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في تسويقهم المنتجات الصيرفة الإسلامية، بعد وضع النصوص التشريعية و المالية الخاصة من طرف الحكومة الساعية لسحب الكتلة النقدية الناشطة خارج القنوات البنكية، بهدف تغطية العجز المتفاقم في اقتصاد البلاد.

6.قائمة المصادر و المراجع:

➢ قائمة المراجع باللغة العربية:

- سامي نجيب، التامين ورياضياته، الطبعة الرابعة، دار التأمينات، مصر، 2007، ص 4.
- رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص19.
- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية تشجيع وتنظيم ومراقبة المصارف الإسلامية دراسة أعدتها لجنة خبراء المصارف الإسلامية، الرياض، السعودية ،1980، ص16.

- احمد النجار، المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، بيروت، لبنان ،1982، ص63.

➢ **قائمة المراجع باللغة الفرنسية:**

✓ MALAYSIA INTERNATIONAL ISLAMIC FINANCIAL CENTER ,1 JULY2015, P2.

➢ **الملتقيات والمجلات:**

- بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي و تحدياته – الجزائر والأردن نموذجا–، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد (04)، العدد (02) ،2020 ، ص 156
- علي سماي، عمر قاضي، واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية – دراسة حالة – مداخلة حول واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية،جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة – جوان، 2020، ص2 .
- فيروز زروخي، ختيري وهيبة ، الاشتمال المالي – عرض بعض التجارب العربية الدولية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2013، ص 4.
- أسماء دردور، سعيدة حركات ، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2017 باستعمال نموذج ARDL، المجلد 10 ،العدد 04، جويلية ،2020 ،ص76.

❖ **الأطروحات :**

- سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة، واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير إدارة أعمال، كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل بفلسطين،2020، ص7.

➢ **المواقع الالكترونية :**

✓ http ://www.m.marefa.orgالشمول المالي
✓ http : www.m.akhbarelyom.com
✓ http://www.arabnak.com